قضايا سياسية

اسم المقال: دور المنظمات الاقليمية في مواجهه التغيرات المناخية
اسم الكاتب: م.م. ساره عبدزاير
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/7637
تاريخ الاسترداد: 2026/11/02 15:54 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة قضايا سياسية الصادرة عن كلية العلوم السياسية في جامعة النهرين ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

دور المنظمات الاقليمية في مواجهة التغيرات المناخية▽

The role of regional organizations in confronting climate change

م.م سارة عبدزاير *
SARAH ABED ZAYER

الملخص :

تعد قضية تغير المناخ Change Climateهي قضية حاسمة والأكثر إلحاحاً وذات اهمية على المجتمع الدولي في العصر الحالي ، وذلك جراء لما قد يسببه تغير المناخ من تأثيرات وتداعيات مستقبلية خطيرة، ليس أقلها جفاف بعض الأنهار وغرق أجزاء شاسعة من المناطق الساحلية، وتبدل خريطة مناطق الإنتاج الزراعي في العالم، ومن ثم فقد أطلقت منظمات البيئة العالمية تحذيرات شديدة من تدهور المناخ العالمي، والإنذار بالخطر لتنبيه الغافلين بأن هذا التدهور يمكن أن تكون له تداعيات مروعة نتيجة تزايد الغازات الكربونية ،لذلك لعبت المنظمات الإقليمية دورًا مهمًا في مكافحة تغير المناخ من خلال تعزيز التعاون والتنسيق بين الدول في نطاق محدد، وتطوير استراتيجيات مشتركة للتكيف والحد من الانبعاثات الضارة. تقوم هذه المنظمات بتبادل المعرفة والتجارب الناجحة، وتوفير الدعم الفني والمالي للدول الأعضاء، بالإضافة إلى الترويج لسياسات بيئية مستدامة وتشجيع الابتكار في مجال حماية البيئة.

الكلمات المفتاحية : التغير المناخي ، الاتحاد الاوربي ، جامعة الدول العربية ، الاليات ، البيئة .

Abstract:

The issue of climate change is a decisive issue and the most urgent and important to "the international community in the current era، due to the serious future impacts and repercussions that climate change may cause، not the least of which is the drying up of some rivers، the drowning of vast parts of coastal areas، and the changing map of agricultural production areas. In the world، international environmental organizations have issued severe warnings about the deterioration of the global climate، warning of danger to alert the unwary that this deterioration could have horrific repercussions as a result of the increase in carbon gases".

Keywords: climate change, European Union, League of Arab States, mechanisms, environment

▽ تاريخ التقديم : 2024/3/19 تاريخ القبول: 2024/4/20 تاريخ النشر: 2024/9/30

* كلية العلوم السياسية/ جامعة النهرين Sarah.Abed@nahrainuniv.edu.iq

"This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

المقدمة:

تعد المنظمات الإقليمية من أبرز الاستجابات العاجلة التي نتج عنه أكبر دعائم التنظيم الدولي المعاصر متمثل في منظمة الأمم المتحدة، ان التكتلات الإقليمية عكست حقيقة التفاعلات الدولية والإدراك المتزايد بحجم التحديات الراهنة والمستقبلية ، مما طلب تعاون الجهود الصادقة لمعالجة المؤرقات البيئية الدولية، وتسلط الضوء على ضرورة وقوع الخطر فيما يخص الاستغلال السليم والتنمية المستدامة لموارد الكرة الأرضية.

مع تصاعد القلق الدولي تجاه تزايد نسبة وتركيز انبعاثات غازات الدفيئة لمستويات خطرة في الغلاف الجوي نتيجة التقدم التكنولوجي الهائل في أعقاب الحرب العالمية الثانية، ازداد الاهتمام العالمي بالتلوث المنبعث من الاشاعات القاتلة للتجارب النووية التي تسببت في زيادة تركيز غازات الدفيئة، بالإضافة إلى الخوف الدولي لمآلات تلك الظاهرة و ما سيسفر عنها من تأثيرات سلبية على الأنظمة الايكولوجية الطبيعية وعلى الانسانية .

اهمية البحث : اكتسبت الدراسات الأكاديمية المختصة بمتابعة وتحليل أداء المنظمات الدولية والإقليمية بشأن قضايا البيئة والمناخ اهتماماً واسعاً، لاستقصاء النتيجة الفعلية لتلك الأدوار التنظيمية على تحقيق الأهداف المتعلقة باحتواء المخاطر والتهديدات البيئية والمناخية على كوكب الأرض انطلاقا من حتمية تعاون الجهود العلمية والتنظيمية بشأن القضايا التي بالضرورة تنعكس على الكائنات الحية عامةً وعلى الإنسانية خاصة. ،تكمن الأهمية الحقيقية للدراسة في إحداث تأثيرا تطبيقياً على فكر وإدارة التنظيمات الإقليمية التي تخص دول الاتحاد الأوربي وجامعة الدول العربية، حيث لم تشهد هاتين المنظمتين تحديداً أي تحول حقيقي نحو مجابهة المخاطر البيئية المتزايدة، بالإضافة إلى التراخي المستمر من قبل هاتين المنظمتين فيما يخص تبني وتنفيذ خطط فعالة لاحتواء الأضرار البيئية في ظل التداعيات الغير محمودة للفيضانات الجارفة والمجاعات وانتشار الأوبئة وجفاف الأنهار في نطاق دول العالم .

هدف البحث: تهدف الدراسة إلى الدور التي تمخضت عنها المنظمات الإقليمية، والبحث عن استراتيجيات واليات للمواجهة والتكيف لقضايا المناخ وحماية البيئة من المخاطر المتزايدة للكوارث التي يسببها تغير المناخ.

اشكالية البحث: تتصدر المنظمات الإقليمية جهودها المبذولة لحماية البيئة العالمية الأولوية القصوى في العصر الحالي، بسبب تزايد المخاطر البيئية المشتركة التي تهدد بقاء الكرة الأرضية بحد ذاتها كإطار

"This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

يستوعب البشر وباقي المخلوقات ، مما استدعى استحداث فكرا علمياً فعالاً تتبناه المنظمات الإقليمية مقرونا بإراة تنفيذية فعالة ومنها(جامعة الدول العربية و الاتحاد الأوروبي) الذي اجدر اهتماما بالنظم الإيكولوجية، والإدارة البيئية للمواد الضارة وكفاءة الموارد، وتغير المناخ، إيماناً من فكره التنظيمي بضرورة تفعيل استراتيجية نحو مجابهة ظاهرة الاحتباس الحراري واحتوائها، للسيطرة على الآثار السلبية الناجمة عن التغير المناخي كظاهرة مؤثرة على مسار وأهداف التكتل التنظيمي لدول العالم اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً .

تدور الدراسة حول السؤال الرئيسي التالي:

ما طبيعة الدور الذي تقوم به المنظمات الاقليمية في مواجهة قضية التغير المناخي؟

وللإجابة على السؤال الرئيسي تنبثق الاسئلة الفرعية التالية :

- ما هي الاستراتيجية التي اتبعها الاتحاد الاوربي في مواجهة قضية التغير المناخي؟
- ما هو دور جامعة الدول العربية في حماية البيئة ؟
- ما هي الاليات التي اتبعتها المنظمات الاقليمية للحد من المخاطر والقضايا المناخية على المستوى العملي ؟

فرضية البحث : تأثير دور المنظمات الاقليمية على قضية التغير المناخي ومدى استجابتها للتحديات البيئية التي تسهم في الحد من تفاقم خطر التغير المناخي .

الاطار المنهجي :

تبنت الدراسة المنهج الوظيفي لان ينطلق هذا الاتجاه من مجموعة من الأفكار والإجراءات في دراسة الظواهر الاجتماعية وبالتالي فإن ما ستتبعه الدراسة من الوقوف على تلك الوظائف العملية التي تختص بها المنظمات الاقليمية نحو مجابهة قضية التغير المناخي والحد من آثاره السلبية ،فضلا عن المنهج المقارن لقياس مدى نجاعة الاستراتيجية التي يتبعها الاتحاد الاوروبي .

ولتوضيح الدراسة بشكل مفصل تم تقسيم الدراسة الى مقدمة وخاتمة ونقطتين رئيسيتين ، أولا دور الاتحاد الأوروبي ، ثانيا دور جامعة الدول العربية.

"This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

أولًا: دور الاتحاد الاوربي

تعد الاتحاد الأوروبي كأحد أبرز المنظمات الإقليمية الناجحة في استخدام التعبئة غير المسبوقة للموارد العامة على مستوى بلدان الاتحاد الأوروبي لمكافحة أزمة التغيرات المناخية من أجل بناء اقتصاد مستدام وأكثر صلابة، والذي يستهدف تحقيق نموًا غنيًا بالوظائف في الاتحاد الأوروبي على المدى القريب والمتوسط عبر إعطاء أولوية للاستثمار في التكنولوجيات الخضراء والرقمية، ستؤدي الزيادة التدريجية في أسعار الكربون إلى توفير الإيرادات الضرورية مع خلق حوافز أكبر للاستثمار في التكنولوجيات النظيفة واستخدام الطاقة بكفاءة.

1-استراتيجية الاتحاد الأوروبي لمواجهة قضية التغير المناخي:

يعد" الاتحاد الأوروبي ثالث أكبر ملوث في العالم بعد الصين والولايات المتحدة الأمريكية"، إذ تصدر عنه 12 %من إجمالي انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري، استلزمت عليه السعي إلى خفض انبعاثات غازات الدفيئة إلى حد أو مستوى معين لا يسبب اضطرابات وتغيرات جوية مصطنعة، وهو الأمر الذي يتطلب تحديد معدل إرتفاع درجة حرارة الأرض بدرجتين، مما يستوجب خفض انبعاثات كوكب الأرض من الغازات الضارة إلى نصف المعدل أو أكثر بحلول عام 2050، مقارنة بالنسبة المسجلة في عام 1990، حيث تبنى الاتحاد الأوروبي استراتيجية نوعية لتحقيق تلك الغاية توصف بكونها عملية ومستقبلية، بالإضافة إلى اصدار ما يزيد عن ستين لائحة وقانونا حول تغير المناخ[1].

يقود الاتحاد الأوروبي المسيرة نحو تحقيق أهدافه وطموحاته على المدى المتوسط لخفض انبعاثاته من غازات الاحتباس الحراري بنسبة 55%على الأقل بحلول 2030مقارنة بمستويات عام 1990، وصولا إلى أن يصبح تأثير انبعاثاته الضارة محايدة التأثير على المناخ مع حلول عام 2050، مثلما ورد في "الاتفاق الأخضر الأوروبي"، مع إدراك الاتحاد الأوروبي كتنظيم إقليمي أن يكون تنفيذ مثل هذا التخفيض الكبير للانبعاثات ليس بالأمر الهين، وإنما يتطلب تحولا كبيرا في هيكل الاقتصاد الأوروبي نحو المزيد من الاعتماد على الطاقة المتجددة ورفع كفاءة استهلاك الطاقة، بالإضافة إلى صدمة التداعيات الاقتصادية السلبية التي أحدثتها الحرب الروسية على أوكرانيا وتداعياتها على الاقتصاد

[1] "La lutte contre le changement climatique, Toute l'Europe, 2011",
http://www.touteleurope.eu/fr/actions/energie-environnement/l-europe-et-l-environnement/presentation/la-lutte-contre-le-changement-climatique.html

"This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

العالمي، ولا سيما الإقتصاد الأوروبي، الذي قد بدأت بالفعل منذ السنوات الماضية ببذل جهود مكثفة لإزالة تداعيات فيروس كورونا على إقتصاداتها منذ 2020 .وبين أن تكلفة الحرب الروسية الأوكرانية تجاوزت حجم الناتج المحلي الإجمالي في الإتحاد الأوروبي لعام 2022 نحو (175) مليار يورو على ما وضحها الخبراء الإقتصاديون، مما شكل عبئا وتحديا أكبر لاستكمال المسيرة الطموحة للاتحاد الأوروبي فيما يخص مواجهة التغيرات المناخية واستراتيجيتها بهذا الخصوص [1]

تؤدي الاتحاد الأوروبي دورا قياديا في وضع صكين دوليين على درجة كبيرة من الأهمية وهما: اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية حول التغير المناخي لعام 1992 وبروتوكول كيوتو لعام 1997 ،الذي يعد الأداة التنفيذية لهذه الاتفاقية، و اللذين صادق عليهما في 25ابريل 2002 بموجب قرار المجلس رقم 2002 /358 " 358/CE/358/2002" [2]

كان الاتحاد الاوربي من أهم الخطوات التنفيذية التي تبناها في (9 مارس 2007) هو ابرام اتفاق تاريخي وملزم لجميع أعضاءه يجعل من الطاقة النووية إحدى الوسائل المعترف بها أوروبيا لمحاربة أزمة الاحتباس الحراري وخفض الانبعاث الكربونية حيث تنص أهم بنوده على خفض نصيب القارة الأوروبية من الإنبعاثات الكربونية بنسبة 5٪، بالإضافة إلى زيادة الاعتماد على مصادر الطاقة المتجددة (الشمس، الرياح، أمواج البحر) لتوليد 20 ٪من إجمالي الاحتياجات للطاقة الأوروبية بحلول العام ذاته، مع إمكانية زيادة النسبة إلى 30 ٪في حالة انضمام أمريكا والصين والهند إلى الاتفاقية، حيث ان ابراج الطاقة النووية كأحد المصادر المنظمة لخفض الإنبعاثات الكربونية وتوليد الطاقه، مع فرض الضرورة العملية لمراعاة اعتبار "الأمن والسلامة" عند اتخاذ قرار الاستعانة بالطاقة النووية[3].

---

[1] دورا إياكوفا، وألفريد كامر، وجيمس روف. كيف يمكن تحقيق أهداف الاتحاد الأوروبي الطموح لتخفيف آثار تغير المناخ, مدونة صندوق النقد الدولي (IMFBlog), 24 /9/./2020 متاح على الرابط:
https://www.imf.org/ar/Blogs/Articles/2020/09/24/blog-how-to-meet-the-eus-ambitious-climate-mitigation-goals

[2] ليتيم فتيحة, ليتيم نادية. استراتيجية الاتحاد الأوروبي لمكافحة المناخ, دفاتر السياسة والقانون, العدد التاسع, يونيو, 2013.
متاح على: https://dspace.univ-ouargla.dz/jspui/bitstream/123456789/7280/1/D0908.p

[3] يسرا الشرقاوي، " الطاقة النووية والسياسات الخضراء "، السياسة الدولية، مركز الأهرام ، المجلد 42 ،العدد 168 ، القاهرة ،ابريل 2007،ص 232 .

"This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

2- آليات الاتحاد الأوربي لمواجهة قضية التغير المناخي :

ان أبرز آليات الاستراتيجة التي خصصها الاتحاد الأروبي لمواجهة قضية التغير المناخي هي :

أ. برنامج مكافحة "تغير المناخ" : وثق "برنامج الاتحاد الأوروبي لمكافحة تغير المناخ" بإصدار الكتاب الأبيضBlanc Livre في عام 2001، والمتضمن "لسياسة الاتحاد الأوروبي" في مجال "النقل وعلاقته بتغير المناخ" ، اذ ان نص على ضرورة إنشاء مركزا لتبادل المعلومات حول مخاطر ظاهرة التغير المناخي والنتائج المترتبة عنه،واتبع أفضل الممارسات الواجبة لمواجهة هذه الظاهرة[1].

وإدراكًا من" الاتحاد الأوروبي" بوجود قصور في البرنامج وضع أسسًا جديدة "للإستراتيجية الأوروبية لتغير المناخ أطلق عليها إستراتيجية التغير المناخي لأفق 2020" وما بعده،وعبر شرح "الورقة الخضراء التي أصدرتها المفوضية الأوروبية في 29 أفريل 2007"، التي تتضمن "إستراتيجية جديدة للاتحاد الاوروبي" ، تهدف إلى تعزيز قدرة الاتحاد على مواجهة تغيرات المناخ، خاصة تقارير الخبراء تشير إلى تنامي التأثرات الضارة والمشاكل البيئية الناجمة عن تغير المناخ، وتفاوتها واختلافها من بلد لآخر من بلدان الاتحاد، مما يستدعي اتخاذ تدابير عاجلة تكون متوائمة على الصعيد المحلي والإقليمي[2]. التي تركز خصوصا على" إنتاج واستهلاك الطاقة، وقطاعات النقل والصناعة والزراعة وإدارة النفايات ، وكذا مجال البحث وتمويل التنمية المحلية"[3].

يهدف هذا البرنامج على عدداً من التوجيهات الأوروبية، يذكر اهمها:

– التوجيهة رقم 2001 Directive 77/2001 /CE/ 77 " المتعلقه بتطوير إنتاج الكهرباء من الطاقات المتجددة .

---

[1] Daniel Delalande, Adaptation au changement climatique: l'Union européenne doit se préparer aux conséquences, Notre Planète, 16 avril 2009, http://www.notreplanete.info/actualites/actu_1957_adaptation_changement_climaritique_Europe.ph.

[2] Adaptation au changement climatique: l'Union européenne doit se préparer aux conséquences, Op. Cit ,p161.

[3] Stratégie sur le changement climatique à 'lhorizon 2020 et au-delà, Europa, 2011, http://europa.eu/legislation_summaries/energy/european_energy_policy/l28188_fr.htm

"This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

– التوجيهة رقم 2002 " /91/ 2002 Directive CE/ 91 " المتعلقة بتحسين استخدام الطاقة في البنايات .

– التوجيهة رقم 2003 " 2003 Directive 30 CE/ 30/" المتعلقة بتطوير استخدام الوقود في وسائل النقل المنتج من الطاقات المتجددة .

ب. برنامج رصد الانبعاثات الغازية.

أقر الاتحاد الأوروبي برنامج مراقبة الانبعاثات الغازية، الذي يفرض ضريبة بيئية على الانبعاثات الغازية الصادرة عن الطائرات التي تسير رحلاتها من المطارات الأوروبية وإليها. ويشمل البرنامج الذي يبدأ نفاذه في عام 2012 ، كل شركات الطيران أوروبية كانت أو غير أوروبية.

يفرض برنامج رصد الانبعاثات الغازية على شركات الطيران شراء رخص في إطار البرنامج، للمساهمة في تقليل التلوث الناتج عن محركات الطائرات التي تستعمل المطارات الأوروبية ذهابا أو إيابا[1].

ت. برنامج الاتحاد الأوروبي لرصد كوكب الأرض.

اصدر الاتحاد الأوروبي التنظيم رقم 911/2010 في 22 سبتمبر 2010 المتضمن إنشاء البرنامج لرصد استراتيجيته المناخيه ووضعها حيز النفاذ خلال تلك الفترة الممتدة من 2011 إلى 2012، حيث يعد الرصد الفضائي من أبرز الآليات في هذا البرنامج ويتكون هذا البرنامج من ثلاث مصالح رئيسة: الأولى هي مصلحة الخدمات وتؤمن النفاذ إلى المعلومات في ستة مجالات رئيسة وهي: رصد الهواء؛ رصد تغير المناخ، إدارة عمليات الطوارئ، رصد كوكب الأرض، الأمن، ورصد البيئة البحرية [2].

يهدف برنامج الاتحاد الأوروبي لرصد كوكب الأرض إلى تحقيق الأهداف التالية:

_ تطوير نظام استخدام وتبادل المعطيات البيئية، وضمان دوام واستمرارية تدفق كافة المعلومات والبيانات بشان كوكب الأرض .

_ ضمان النفاذ الشامل والمباشر لكافة المعلومات التي تجمع الا مصالح التابعة لبرنامج رصد كوكب الأرض ، وفقا لما تنص عليه أحكام الاتفاقيات الدولية وقواعد الأمن وشروط تراخيص النفوذ .

_ تعزيز سوق العمل بالاتحاد الأوروبي بخلق مناصب عمل جديدة في مجال الرصد البيئي.

---

[1] ليتيم فتيحة, ليتيم نادية. إستراتيجية الاتحاد الأوروبي لمكافحة تغير المناخ ,مصدر سبق ذكره .

[2] المصدر نفسه .

"This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

ث. التحالف العالمي لمواجهة تغير المناخ بين الاتحاد الأوروبي والدول النامية الفقيرة والمتضررة.

اطلق الاتحاد الأوروبي تحالفًا عالميًا لمواجهة تغير المناخ بينه وبين الدول النامية الفقيرة والمتضررة من التغير المناخي في 18 سبتمبر 2007 فما يسمى بالتحالف العالمي لمواجهة تغير المناخ بين الاتحاد الأوروبي والدول النامية الفقيرة والمتضررة من التغير المناخي، حيث يشكل هذا التحالف إطارا شاملاً للحوار لتبادل الآراء والخبرات من أجل إدماج مشكلة التغير المناخي في جميع استراتيجيات التنمية الوطنية بهذه الدول ، كما يوفر لها دعما تقنيا وماليا لاتخاذ التدابير والإجراءات اللازمة لمواجهة تغير المناخ. وفكرة التحالف هذه ليست بالجديدة فقد سبق واقترحها الكتاب الأخضر في عام 2007[1].

تنحصر مجالات العمل الرئيسة للتحالف العالمي لمواجهة تغير المناخ بين الاتحاد الأوروبي من جهة، والدول النامية الفقيرة والمتضررة من التغير المناخي من جهة أخرى في خمسة مجالات رئيسة :

المجال الأول: وضع تدابير مواجهة التغير المناخي موضع التنفيذ: وذلك عبر أعداد وصياغة خطط عمل وطنية بهذه الدول النامية، وتمويل المشاريع التي تأخذ بعين الاعتبار مشكلة التغير المناخي، ودعم البحوث العلمية حول تأثير التغير المناخي بالدول النامية والحلول المبتكرة لمواجهته.

المجال الثاني: التقليل من الانبعاثات الناتجة عن استنزاف المجال الغابي بالدول النامية، وذلك عبر تعزيز قدرات هذه الدول ومساعدتها على إعداد استراتيجيات وطنية لمجابهة استنزاف المجال الغابي بها ووضع حد لمشكلة التصحر.

المجال الثالث: التقليل من مخاطر الكوارث الطبيعية بالدول النامية: وذلك عبر تحسين أنظمة التنبأ والاستعلام بشان المناخ، واستخدام هذه المعطيات لاتخاذ تدابير الاحتياط اللازمة لمواجهة الكوارث الطبيعية المتعلقة بتغير المناخ.

المجال الرابع: إدماج مشكلة التغير المناخي في استراتيجيات وبرامج القضاء على الفقر: وذلك عبر تعزيز القدرات المؤسساتية للدول النامية لإدماج مشكلة التغير المناخي في سياساتها العامة وفي برامجها الوطنية واستراتيجياتها للتنمية، على أن لا يمول الاتحاد الأوروبي سوى تلك المشاريع التي تأخذ بعين الاعتبار الأثر البيئي .

[1]Daniel Delalande, La Lutte Contre Le Changement Climatique, La Documentation Française, Paris, 2009, P.P.160-161.

"This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

المجال الخامس: تقديم الدعم للدول النامية للمشاركة في ميكانيزم التنمية النظيفة: وذلك عبر تعزيز قدراتها وتوفير الدعم التقني اللازم من اجل القيام بمشاريع في مجالات الطاقات المتجددة [1].

ج. حزمة المناخ والطاقة.

تحظى حزمة الاتحاد الأوروبي للمناخ والطاقة بأهمية بالغة سواء على الصعيد الداخلي أو الدولي، حيث تساهم حزمة الاتحاد الأوروبي للمناخ والطاقة مساهمة فعالة في مجال محاربة تغير المناخ، خاصة أنها ستساهم في التقليل من تلوث الهواء، وبالتالي التقليل من مشاكل الصحة وتقليص نفقات مكافحة التلوث، كما تعد أيضا مثالا تقتدي به بقية دول العالم، لا تتعلق بدول الاتحاد الأوروبي فقط بل أيضا بالدول الصناعية، والدول النامية على حد سواء، الأمر الذي قد يشجع هذه الدول على إبرام صك دولي ملزم بشان المناخ[2].

سمح التطبيق العملي لحزمة المناخ والطاقة للاتحاد الأوروبي سنويا وحى عام 2020بتوفير مبلغ يقدر بـ 50 مليار يورو من حجم استيراداته من البترول والغاز، كما يسمح للقطاع الأوروبي للطاقات المتجددة، الذي تقدر مناصب العمل به بـ000 300 منصب، بخلق حوالي مليون منصب إضافي بحلول عام 2020،كما ستساهم في خلق مناصب شغل جديدة في بقية القطاعات الأخرى المرتبطة بالبيئة[3]

تهدف حزمة المناخ والطاقة التي وضعها الاتحاد الأوروبي بمناسبة قمة المناخ، التي انعقدت خلال الفترة بين 17 إلى 18 ديسمبر 2009في كوبنهاغن بالدانمارك ، إلى تحقيق الأهداف التالية :

- إنتاج 20 % من الطاقة المستهلكة بالاتحاد من الطاقات المتجددة.
- تطوير سياسة حماية البيئة في مجال التخزين الجيولوجي للكربون
- التقليل من انبعاثات غازات الدفيئة بنسبة 20 % وبنسبة 30 % في حالة وجود اتفاق دولي.
- التقليل من استهلاك الطاقة بنسبة 20 % [4] .

---

[1] يسرا الشرقاوي، "الطاقة النووية والسياسات الخضراء ،" مصدر سابق .

[2] ليتيم فتيحة, ليتيم نادية, مصدر سابق.

[3] "Les Mesures Prises Par L'Union Européenne en Matière de Climat et D'Energie, Europa, 2012, ec.europa.eu/climateaction/docs/climate-energy_summary_fr.pdf"

[4] Daniel Delalande, Op. Cit, P.161

"This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

ثانياً: دور جامعة الدول العربية

لجامعة الدول العربية ادوار مهمة في مواجهة التحديات التغيرات المناخية، وتتجلى هذه الادوار عبر التالي:

1- دور جامعة الدول العربية في حماية البيئة :

في إطار عمل اللجنة المشتركة للبيئة والتنمية في الوطن العربي، أسهمت جامعة الدول العربية في موضوع التنمية والبيئة في إطار الحفاظ على بيئة الوطن العربي، ومن أحد اهتمامات تلك اللجنة التنوع البيولوجي، الذي عقد من أجله اجتماع للخواء العرب في القاهرة سنة 1995، ونشير إلى اهتمام المنظمات العربية المتخصصة كذلك بموضوع البيئة كالمنظمة العربية للتنمية الزراعية، والمركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأرض القاحلة [1].

وتزامنًا مع مؤتمر الأمم المتحدة لتغير المناخ COP28 المنعقد حاليًا في دولة الإمارات العربية المتحدة، عقدت منظمة العمل العربية بالتعاون مع إدارة التنمية المستدامة والتعاون الدولي بالأمانة العامة لجامعة الدول العربية حلقة نقاشية حول أثر التغيرات المناخية على قضايا التشغيل وعلاقتها بأهداف التنمية المستدامة، قدمت خلالها دراسة حول "واقع وافاق منظومة التشغيل في ظل المتغيرات المناخية". تأتي هذه الدراسة كخطوة استباقية نحو التعامل مع تحديات التوظيف والعمل في ظل التحولات البيئية التي تشهدها العالم.

ويتجلى أن تغير المناخ ليس فقط قضية سياسية او بيئية، بل هو أيضا تحدي اقتصادي يحمل تأثيراته على التوظيف والاقتصاد بشكل عام. وإن تأثيره على القطاعات المختلفة حول العالم يفرض ضرورة إعادة صياغة أسس العمل وخلق فرص جديدة ومستدامة.

تؤكد دراسة منظمة العمل العربية إن تغير المناخ يعيد تشكيل خريطة العمل، ويجلب معه انتقالاً حاسماً نحو اقتصاد أخضر. ومن المتوقع أن يؤدي هذا التحول إلى زيادة كبيرة في فرص العمل، خاصة مع تفضيل مشاريع الطاقة المتجددة والنظيفة التي تتسم بكثافة عمالية عالية. ومع ذلك، يطرح هذا التحول

[1] جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، اوضاع الامن العذائي العربي ، منشور على الموقع الالكتروني ، تمت الزيارة بتاريخ 2/2/2024 على الرابط: www.arableagueonlines.org .

"This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

تحديات أيضًا، بما في ذلك الحاجة إلى إعادة تأهيل وتحسين مهارات العمال، خاصة القادمين من قطاعات الصناعات التقليدية[1].

وتواجه الحكومات في جميع أنحاء العالم مهمة تطوير سياسات شاملة، تتعامل ليس فقط مع التحديات البيئية، ولكن أيضًا تعزز فرص العمل في قطاعات جديدة مستدامة. يشمل ذلك الاستثمار في برامج التعليم والتدريب لإعداد القوى العاملة التي يحتاجها الاقتصاد الأخضر الناشئ.

كما تشير الدراسة إلى أن انتقال الاقتصاد إلى الاستدامة يعد مفتاحًا أساسيًا في التصدي لآثار تغير المناخ على قطاعات العمل والتوظيف. وعبر الاستثمار في مشاريع الطاقة المتجددة والتكنولوجيا النظيفة، يمكن خلق فرص عمل جديدة وتعزيز استدامة القطاعات المختلفة.

2-تحديات العالم العربي أمام تغير المناخ

سلطت دراسة منظمة العمل العربية الضوء على التحديات التي تواجه الدول العربية نتيجة لطبيعتها الجغرافية واعتمادها الكبير على صناعات النفط والغاز. إذ يشكل هذا الاعتماد مخاطرًا على سوق العمل في المنطقة، خاصةً في ظل التحول العالمي نحو الطاقة المتجددة. لذا، توضح أهمية التحول إلى اقتصاد أخضر والدور المحوري الذي يقوم به في توفير فرص عمل جديدة ومستدامة.

ومع ذلك، يعتبر هذا الانتقال تحديًا كبيرًا يتطلب تكامل الجهود على مستوى الحكومات والقطاع الخاص. ويجب على الحكومات تطوير سياسات تشجيعية وتحفيزية لدعم الشركات التي تعتمد على الاستدامة والابتكار في مجالات الطاقة المتجددة والتكنولوجيا البيئية.

لذلك استعرضت المنظمة في دراستها مجموعة من الفرص والحلول الابتكارية التي يمكنها أن تساهم في تحقيق التنمية المستدامة وتعزيز فرص العمل في العالم العربي. يتضمن ذلك:

أ. استثمار الدول العربية في مشاريع الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، حيث يمكن أن يكون لها تأثير كبير على إيجاد وظائف في مراحل التصنيع والتركيب والصيانة.

ب. تطوير البناء الأخضر والعمارة المستدامة بما يعزز الحاجة إلى عمالة ماهرة في مجال البناء الأخضر.

ت. تبني ممارسات زراعية ذكية ومستدامة لخلق وظائف وضمان الأمان الغذائي.

---

[1] أولريش بيك ، هذا العالم الجديد: رؤية مجتمع المواطنة الجديد، ترجمة: أبو العيد دودو، ألمانيا ، منشورات الجمل، كولونيا ، الطبعة الأولى، 2001، ص 176.

"This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

ث. تطوير نظم إدارة النفايات بشكل فعال، بما في ذلك إعادة التدوير والتحويل، والتي يمكن أن تخلق أيضًا العديد من الوظائف.

ج. أهمية توظيف في تخطيط وتنفيذ تدابير المرونة المناخية والاستعداد للكوارث.

ح. تطوير وتدريب قوة عاملة ماهرة في مجالات الاستدامة والتكيف مع المناخ من خلال برامج التعليم والتدريب.

3-آليات الجامعة العربية في "مكافحة التغير المناخي":

تتنوع الآليات المستخدمة في مواجهة الاعتداء على البيئة وتتفاوت أهميتها، حيث اضطرت الجامعة العربية إلى البحث عن أساليب أكثر تأثيرا للتفاعل مع "المجتمع الدولي"، والقواعد والمعايير الدولية الكفيلة "بحماية البيئة ومكافحة التغيرات المناخية"، وإرساء نظام دولي بيئي معاصر، ومن بين هذه الآليات:

أ. التنديد بالممارسات السلبية للهيئات الدولية والدول الصناعية : أصبح التنديد بممارسة الدول الصناعية وسيلة من الوسائل المعارضة لقرارات وسياسات الدول وغيرها من الكيانات الأخرى، وخاصة تلك التي تسعى إلى تحقيق مزايا اقتصادية ومالية دون حساب للاعتبارات البيئية والتغيرات المناخية، ويصدر من طرف بعض مندوبي الدول العربية بالجامعة أو من خلال مؤتمرات الجامعة، ويتم بأساليب مختلفة، تجلب الاهتمام ويعتبر مرحلة متقدمة من مراحل الاحتجاج [1] .ولا يمكن إنكار دور الجامعة العربية في اتخاذ القرارات الخاصة بإعلان موقفها تجاه مسألة التغيرات المناخية [2] . إن الضغط المستعمل من طرف الجامعة العربية يتخذ "أشكالا متعددة على الدول الصناعية، فيكون في الغالب فرديا ، ويمر باقتراحات ملموسة شفوية كانت أو مكتوبة ونسخ افتتاحية، ومجالس تقنية أو قضائية، واتفاقيات من أجل تبادل الموارد والمعلومات أو أيضًا الاتصال بممثلين آخرين" [3].

---

[1] قايدي سامية ، التجارة الدولية والبيئية، رسالة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم القانونية ،جامعة مولود معمري ، الجزائر، 2002، ص 25 .

[2] أحمد البندوي، جماعات الضغط وأثارها على القرار السياسي، دراسة مقارنة، كلية الحقوق ،جامعة عين شمس، مصر، ص 1.

[3]Marcelo Dias vare, la sociologie des relations internationals et de droit Edition du seuil septembre, 2014, p.4.

"This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

كما أن مطالب الجامعة العربية تتعارض أحيانا مع مصالح الدول الكبرى والغنية التي يؤدي ذلك أيضا إلى الأضرار بتنميتها الاقتصادية، وهذا ما يجعلها في مواجهة دائمة، ومثل هذه المواقف جعلت الجامعة العربية تتفاعل مع بعض جماعات الحفاظ على البيئة مثل اللجنة الدولية للصليب الأحمر وجمعية السلام الأخضر التي تستهدف بنشاطها حماية البيئة عموما ومكافحة التجارب النووية على وجه الخصوص[1] .

ب. دور الجامعة العربية في نشر الوعي بالتغيرات المناخية : قامت الجامعة العربيةولازالت بدور فعال وهام بتعريف المواطنين بالمشاكل البيئية المرتبطة بالتغيرات المناخية ووضع الحلول العلمية المناسبة لحماية البيئة من خلال تقارير دورية وكذلك إصدارات خاصة بفعاليات الجامعة واجتماعاتها لمناقشة قضايا التغيرات المناخية [2]. ولعل سعي الجامعة العربية في حماية البيئة من التلوث ونشر الوعي البيئي تجاه التغيرات المناخية من أهم الجهود التي تبذلها الجامعة في هذا الشأن، فمنذ مؤتمر ستوكهولم 1972، قامت الجامعة العربية بدور لا غنى عنه في تحديد المخاطر وتقييم الآثار البيئية واتخاذ الإجراءات لمعالجتها، كما قامت برصد الاهتمام العربي العام والسياسي بالقضايا البيئية والإنمائية [3]، وأصدرت تقارير هامة عن البيئة العالمية، وبعض الجوانب المتعلقة بالبيئة والتنمية مثل تعليم الجماهير والتوعية البيئية بقضايا التغيرات المناخية [4]. لذا فقد ساهمت الجامعة العربية مساهمات عديدة وقدمت اقتراحات متنوعة إلى المؤتمر الدولي للأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية الذي عقد تحت مسمى قمة الأرض عام 1992 [5]. إلى جانب علاقة الشراكة المؤسساتية مع العديد من الهيئات ذات الصلة الميدانية بمجال البيئة كبرنامج الأمم المتحدة للتنمية (PNUE)انطلاقا من الارتباط الوثيق لقضايا التنمية والبيئة وكذا مؤسسات التمويل الأممي كالبنك الدولي (Mondiale Banque)

[1] سامي محمد عبد الحميد أصول القانون الدولي العام ، منشأة المعارف الإسكندرية د. ت ن، ص 344.

[2] أحمد الأمين الجمل، مترجما دبلوماسيته البيئية، التفاوض لتحقيق اتفاقيات عالمي أكثر فعالية الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، القاهرة، 1997، ص 145 – 146 .

[3] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية الإنسانية العربية، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، 2002، ص 40.

[4] عدنان مصطفى ، المؤتمر الدولي للبحث العلمي ودوره في حماية التلوث المستقبل والعربي 181، 1994، ص 106.

[5] نجيب صعب، قانون رادع ومؤسسات فاعلة ووعي البيئة والتنمية، مجلة البيئة والتنمية ،العدد 98 ، لعام 2006، ص 5.

"This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

وصندوق النقد الدولي (FMI)والتي تنطوي أغلب وامجها التمويلية في دول العالم على انعكاسات وتأثرات مباشرة على المحيط البيئي [1].

ت. مشاركة الجامعة العربية في مؤتمرات نشر الوعي البيئي بقضية التغيرات المناخية :شهدت السنوات الماضية مشاركة الجامعة العربية العديد من المؤتمرات الدولية لمناقشة موضوع البيئة وقضية التغيرات المناخية من بين أهم هذه المؤتمرات ما يلي:

- مؤتمر استكهولم :1972دعت الجمعية العامة الأمم المتحدة في 3 ديسمبر 1768إلى عقد مؤتمر دولي حول البيئة الإنسانية بمشاركة الجامعة العربية ولقد عقد هذا المؤتمر في السويد في الفترة الممتدة من 5 إلى 16 يونيو 1972مستهدفا تحقيق رؤية ومبادئ مشتركة لإرشاد وتوعية شعوب العالم إلى حفظ البيئة البشرية وتنميتها وكذلك بحث السبل لتشجيع الحكومات والمنظمات الدولية للقيام بما يجب عليها لحماية البيئة وتحسينها [2].
- مؤتمر ريو دي جانيرو 1992 : عقد المؤتمر العالمي للبيئة والتنمية بحضور رسمي للجامعة العربية في البرازيل في تاريخ 13-14 يونيو عام 1992 تحت مظلة الأمم المتحدة اجتمعوا من أجل حماية كوكب الأرض وموارده ومناخه، ووضع سياسة النمو العالمي والقضاء على الفقر مع المحافظة على البيئة [3] .

[1] حيث توج هذا التعاون على المستوى العلمي بانعقاد مؤتمر الأمم المتحدة الثاني حول البيئة المعروفة بقمة الأرض سنة 1992 بمدينة ريو دي جانيرو البرازيلية الذي أكد وبشكل غير مسبوق على ضرورة إشراك تنظيمات المجتمع المدني ضمن مختلف السياسات الدولية والوطنية في مجال البيئة أنظر

:Declaration de rio sur l'envirenement le développement depart de l'information organization des nationals unis, new York N° 10017 ETAS

[2] موسى لحرش، منظمات المجتمع المدني الغربي تطرح آليات جديدة لحماية الأمن البيئي العربي والمتوسطي منتدى البيئة 2008 ، ص8.

[3] يوسف القريوني بناء القدرات الذاتية للمنظمات غير الحكومية، 2009/7/9 على الموقع تمت الزيارة 25/1/2024 : https://2u.pw/A7DQO

"This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

وطرحت الجامعة العربية عدة أطر لحماية البيئة من التغيرات المناخية منها[1] : حماية الغلاف الجوي وطبقة الأوزون، مكافحة إزالة الغابات، مكافحة التصحر والجفاف، حفظ التنوع البيولوجي. تدشين الشبكة العربية للبيئة والتنمية : RAEDجاءت شبكة البيئة والتنمية RAEDنتيجة للحاجة الماسة إلى وجود هيئة أو إطار لتوحيد جهود المنظمات العربية وجمع شملهم في الوطن العربي، وتعبر عن تطلعاتهم وآرائهم إزاء القضايا البيئية والتنمية المستدامة المحلية الإقليمية والدولية في المؤتمرات والمحافل الدولية [2]. وتسعى الشبكة العربية للبيئة والتنمية إلى تنمية وتطوير وتنسيق مجالات عمل أعضائها وتوثيق الروابط بينهم والإسهام في تحقيق التكامل البيئي والتنموي على المستوى العربي والإقليمي وعلى المستوى الدولي والعالمي، وذلك عبر المساهمة في إيجاد الحلول المناسبة للمشاكل البيئية المساهمة في عمليات التوعية البيئية والمشاركة في المؤتمرات واللقاءات الإقليمية والدولية. ومن أمثلة الموضوعات للتجارب التي قامت بها الشبكة العربية للبيئة والتنمية في مجال البيئة ومكافحة التغيرات المناخية "حملة نظفوا العالم. وكذلك أنشطة ثقافية وعلمية متكاملة لمنظمات البيئة مع انتقاء التكنولوجيات الملائمة في معالجة النفايات الصلبة والتخلص منها. إلى جانب التوفيق بين عمليات إدارة النفايات وتصنيع الأسمنت، مع حملات لإعادة تأهيل غابات المانجروف في العالم العربي[3] .

بنظرة عامة على ما تم إنجازه من الأهداف التي حددتها "الشبكة العربية للبيئة والتنمية RAED، نجد أن الشبكة قد جسدت بشكل واضح استراتيجية الشراكة والتعاون والتنسيق وأخرجتها إلى الواقع وإلى حيز التنفيذ، من خلال إقامة حلقات العمل والمؤتمرات المشتركة، والتي تساهم في تمويلها منظمات إقليمية ودولية تدعيما للعمل البيئي والتنموي المشترك، وتقديم نماذج لترشيد بعض الموارد الطبيعية كالمياه ، كذلك إقامة معارض تسهم في إدخال التكنولوجيا النظيفة والآمنة في مختلف دول العالم بصفة عامة ودول

[1] موسى لحرش، المجتمع المدني كفاعل أساسي في دعم التنمية الملائمة بيئيا، مجلة البحوث والدراسات الإنسانية 2008/2، ص 133 ، 134 .

[2] أماني قنديل، »إلى أي حد تطور المجتمع المدني في مصر«، ورقة بحث قدمت في مؤتمر علمي حول : »التطور الديمقراطي«، القاهرة، 1997، ص 15 .

[3] عماد الدين عدلي ، بروتوكولات خطة عمل المتوسط، MAP منتدى البيئة، 2008، ص 50 .

"This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

العالم العربي بصفة خاصة، في محاولة لتغيير الواقع وممارسة الحلول المتقدمة والحديثة للعديد من المشكلات البيئية في العالم [1].

الخاتمة :

نجحت المنظمات الاقليمية بتحييد المعوقات التنظيمية التي تعوق الوحدات لاقتصادية والسياسية والثقافية ، واحداث طفرة على مستوي الفكر التنظيمي تستحق الدراسة في تنفيذ أهدافها الطموحة آنياً ومستقبلياً، بالإضافة إلى الانسيابية والتكامل في التطبيق العملي للخطط الموضوعة على المدى القريب والبعيد، خاصة التمسك بتنفيذ استراتيجياتها في مجال مواجهة قضية التغير المناخي، والسعي المستمر لدمج الدول النامية والأكثر تضرراً ضمن بروتوكولاتها التعاونية في مكافحة الآثار السلبية لأضرار التغير المناخي، باعتبارها قضية جماعية عالمية، لذلك يتطلب الاستعداد لمواجهتها ومعالجتها جهدا تضامنياً في العلوم والتكنولوجيا، وبالرغم من تصاعد حدة التحديات العالمية في العامين السابقين أمام تنفيذ أهداف وخطط الاتحاد الأوروبي وجامعة الدول العربية بسبب الآثار السلبية لجائحة كوفيد 19 على الاقتصاد العالمي، واقتصاد الاتحاد بصفة خاصة، بالإضافة إلى تبعات الحرب الروسية الأوكرانية التي تؤثر بصورة مباشرة على دول الاتحاد في مجال الطاقة وسلاسل الإمداد، إلا أن طموح المنظمات الاقليمية للتخفيف من حدة تغير المناخ والتكيف معه لم يوقف التقدم المحرز نحو أهداف التنمية المستدامة وان كانت غير مرضية للتحذيرات الأممية حتى الآن.

التوصيات:

المنظمات الإقليمية تؤدي دوراً مهماً في مواجهة تغير المناخ عبر تطوير وتنفيذ استراتيجيات مخصصة تتناسب مع التحديات والفرص الخاصة بمناطقها. هنا بعض التوصيات العامة التي قد تصدرها هذه المنظمات للتعامل مع تغير المناخ :

1- تعزيز السياسات البيئية المستدامة: العمل على تطوير وتنفيذ سياسات تقلل من الانبعاثات الضارة، مثل تقليل الاعتماد على الوقود الأحفوري وزيادة استخدام الطاقة المتجددة .

2- تشجيع البحث والابتكار: دعم البحوث والتكنولوجيا الهادفة إلى تطوير حلول مبتكرة لتقليل آثار تغير المناخ وتعزيز القدرة على التكيف مع تلك التغيرات.

---

[1] أوليش بيك، مجتمع المخاطر العالمي بحثا عن الأمان المفقود، ترجمة علا عادل و هند إبراهيم، بسنت حسن، القاهرة المركز القومي للترجمة، الطبعة الأولى، 2012 ، ص 182 .

"This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

3-تعزيز القدرة على التكيف والصمود: تطوير البنية التحتية والمجتمعات بطرق تجعلها أكثر مرونة في مواجهة التغيرات المناخية، مثل بناء سدود وجدران حماية للفيضانات وتطوير أنظمة زراعية مقاومة للجفاف

4-التعاون الدولي والإقليمي: تشجيع الدول الأعضاء على التعاون وتبادل المعرفة والخبرات فيما يتعلق بأفضل الممارسات للتخفيف من تغير المناخ والتكيف معه.

5- تمويل مشاريع التخفيف والتكيف: توفير الدعم المالي والتقني للمشاريع التي تهدف إلى تقليل انبعاثات غازات الدفيئة وزيادة القدرة على التكيف مع آثار تغير المناخ.

6-زيادة الوعي والتعليم: تطوير برامج تعليمية وتوعوية لزيادة الوعي بتغير المناخ وتشجيع السلوكيات الصديقة للبيئة.

7-حماية النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي: العمل على حماية الغابات، المحيطات، والأنظمة البيئية الأخرى التي تلعب دورًا حيويًا في تنظيم المناخ العالمي وتوفير الموائل للتنوع البيولوجي.

التنفيذ الفعال لهذه التوصيات يتطلب جهودًا مشتركة من الحكومات، القطاع الخاص، المنظمات غير الحكومية، والمواطنين، مع التركيز على التخطيط الاستراتيجي والإدارة الفعالة للموارد.

References:

1."La lutte contre le changement climatematique، Toute l'Europe، 2011، http://www.touteleurope.eu/fr/actions/energie-environnement/l-europe-et-l-environnement/presentation/la-lutte-contre- le-changement-climatique.html "
2."Dora Iakova، Alfred Kammer، and James Ruff. How can the European Union's ambitious goals to mitigate the effects of climate change be achieved، International Monetary Fund Blog، (IMFBlog)، 9/24/2020".
3."Available at: https://www.imf.org/ar/Blogs/Articles/2020/09/24/blog-how-to-meet-the-eus-ambitious-climate-mitigation-goals"
4."Latim Fateha، Latim Nadia. European Union Climate Control Strategy، Policy and Law Notebooks، Issue 9/6/2013".
5.At the link:
https://dspace.univ-ouargla.dz/jspui/bitstream/123456789/7280/1/D0908.pdf"
6.Yousra Al-Sharqawi، "Nuclear Energy and Green Policies،" International Politics، Al-Ahram Center، Volume 42، Issue 168، Cairo، April 2007.
7.Daniel Delalande، La Lutte Contre Le Changement Climatique، La Documentation Française، Paris، 2009 .

"This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

8.Adaptation to climate change: The European Union must prepare for consequences، Notre Planet، 16 April 2009، http://www.notreplanete.info/actualites/actu_1957_adaptation_changement_climaritique_Europe.ph.
9.Adaptation of climate change: The European Union must prepare these conditions، Op. Cite.
10.Strategy for climate change at Horizon 2020 and later، Europa، 2011،
11.http://europa.eu/legislation_summaries/energy/european_energy_policy/l28188_fr.htm
12.Laytim Fateha، Laytim Nadia. The European Union's strategy to combat climate change، previous source.
13.Yousra El-Sharqawi، "Nuclear Energy and Green Policies،" previous source.
14.Letem Fateha، Letem Nadia، previous source.
15.Les Measures Prices in the European Union and Climate and Energy Matière، Europa، 2012،
16.ec.europa.eu/climateaction/docs/climate-energy_summary_fr.pdf
17.www.arableagueonlines.org. The website of the League of Arab States
18.Ulrich Beck، This New World: (The Vision of the New Citizenship Society)، translated by: Abu Al-Eid Dudu، Germany، Al-Jamal Publications، Cologne، first edition، 2001.
19.Kaidi Samia، International and Environmental Trade، a dissertation to obtain a doctorate in legal sciences، Mouloud Mammeri University، Algeria، 2002.
20.Al-Bandary Ahmed Al-Bandary، Pressure Groups and Their Effects on Political Decision، A Comparative Study، Faculty of Law، Ain Shams University، Egypt.
21.Marcelo Dias، The sociology of relations internationals et de droit September Edition، 2014.
22.Sami Muhammad Abdel Hamid، Fundamentals of Public International Law، Alexandria Knowledge Establishment، Dr. T.N...
23.Ahmed Al-Amin Al-Gamal، translator of his environmental diplomacy، Negotiating to Achieve More Effective Global Agreements، Egyptian Society for the Spread of World Knowledge and Culture، Cairo، 1997.
24.United Nations Development Programme، Arab Human Development Report، Dar Al-Shorouk for Publishing and Distribution، Amman، 2002، p. 40.
25.Adnan Mustafa، International Conference on Scientific Research and its Role in Protecting Future and Arab Pollution (181)، 1994، p. 106. 20 - Naguib Saab،

"This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

Deterrent Law، Effective Institutions، and Environment and Development Awareness 98، 2006.

26.Naguib Saab، Deterrent Law، Effective Institutions، and Environment and Development Awareness 98، 2006،

27.This cooperation at the scientific level culminated in the holding of the second United Nations conference on the environment، known as the Earth Summit، in 1992 AD in the Brazilian city of Rio de Janeiro، which emphasized in an unprecedented manner the necessity of involving civil society organizations within various international and national policies in the field of the environment. See: Declaration de rio sur l 'Development environment departs from the information organization at the National University، New York، N° 10017 ETAS

28.Moussa Laharsh، Western civil society organizations propose new mechanisms to protect Arab and Mediterranean environmental security، Environment Forum 2008.

29.Youssef Al-Qaryuni، Building the Self-Capacity of Non-Governmental Organizations، 7/9/2009 on the website: https://2u.pw/A7DQO

30.Musa Laharsh، Civil Society as a Key Actor in Supporting Environmentally Appropriate Development، Journal of Humanitarian Research and Studies 2/2008.

31.Amani Kandil، "To what extent has civil society developed in Egypt،" a research paper presented at a scientific conference on: "Democratic Development،" Cairo، 1997 AD.

32.Imad al-Din Adly، Mediterranean Action Plan Protocols، MAP Environment Forum، August 17، 2008.

33.Ulish Beck، The Global Risk Society in Search of Lost Safety، translated by Ola Adel and Hind Ibrahim، Basant Hassan، Cairo National Center for Translation، first edition، 2012.

"This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/